



بيروت في 5 تموز 2011

بيان صحفي

سياسة أوروبية للجوار جديدة وطموحة

عقدت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا أيجهورست اليوم مؤتمراً صحافياً لتقديم السياسة الأوروبية للجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي.

فبعد إجراء مراجعة كاملة للسياسة الأوروبية للجوار التي أطلقت في عام 2004، أعلن الاتحاد الأوروبي عن توجهات جديدة تؤكد التزامه حيال جيرانه. وبهدف مواجهة التحديات وتلبية الفرص الناشئة عن التحولات في العالم العربي، سوف يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً خاصاً للشركاء الملتزمين ببناء ديمقراطية صلبة. كما سيعزز دعمه للمجتمع المدني كعنصر تغيير ويكثف تعاونه في مجال الحد من التفاوت الاجتماعي.

وقالت السفيرة أيجهورست إن "الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستعكس احتياجات كل من جيرانه وقدراتهم وأهدافهم لناحية الإصلاح". وسوف يجري تأمين تمويل إضافي يمكن أن يصل إلى 1.24 مليار يورو لكل منطقة الجوار يُزاد على مبلغ الـ 5.7 مليار يورو المخصص أصلاً للفترة 2011-2013، بهدف دعم البلدان الشريكة، كل بحسب نمط عمله، في الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تعزز تنفيذها. وأشارت أيجهورست إلى أن "زيادة دعم الاتحاد الأوروبي يتوقف على التقدم المُحرز في إقامة الديمقراطية ودولة القانون وترسيخهما. وسوف تزداد أهمية الدعم مع ازدياد فاعلية الإصلاحات وتقدمها بسرعة".

وبقضي الهدف الأول لهذه السياسة الجديدة بدعم التقدم على مسار "الديمقراطية الصلبة". وشددت أيجهورست على أن "دعمنا للبنان في هذا المجال ليس جديداً. لذلك، سوف نستمر في العمل مع جميع الفاعلين المعنيين من أجل استقلالية القضاء والإصلاح الانتخابي والإداري وإصلاح السجون".

وبهدف العمل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تلحظ السياسة الأوروبية للجوار الجديدة دعماً معززاً للمجتمع المدني. وسبق للاتحاد الأوروبي أن أقام روابط متينة مع المجتمع المدني اللبناني الذي يتمتع بديناميكية خاصة، إذ يؤمن في الوقت الراهن تمويل 27 منظمة غير حكومية بمبلغ تصل قيمته إلى 15 مليون يورو. وسوف يؤدي وضع آلية لتسهيل دعم المجتمع المدني وإنشاء صندوق أوروبي للديمقراطية إلى تعزيز شراكة الاتحاد الأوروبي مع المجتمع المدني.

وأخيراً يعزز الاتحاد الأوروبي العمل من أجل تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة في جواره. و"هذا هو أصلاً معنى عملنا من أجل تنمية اقتصادية تعود بالفائدة على جميع اللبنانيين" بحسب السفيرة أيجهورست. ويشكل دعم مؤسسات احتضان الأعمال وتمويل القروض التي تسمح باستحداث الوظائف في المناطق الريفية ودعم اللامركزية بالشراكة مع البلديات أمثلة تدل على هذا الأمر. غير أن هناك عدداً من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ضرورية لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي والإقليمي للبنان.

لمزيد من المعلومات:

- البيان الخاص بـ"استجابة جديدة لجوار متغير" (25 أيار 2011):

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/com_11_303_fr.pdf

- التقرير في شأن تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في لبنان في عام 2010:

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/progress2011/sec_11_637_en.pdf

